مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 12 / العـدد: 01 (2026)، ص 1016- 1031

نزاهة الانتخابات كمدخل لتعزيز جودة التمثيل السياسي

(Electoral Integrity as an Approach to Enhancing the Quality of Political Representation)

بشلاغم جيلالي [1] *

[1] جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، العنوان الالكتروني المهني djilali.bechlaghem@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/27 تاريخ القبول: 2026/04/08 تاريخ النشر: 2026/06/05

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الجدلية بين نزاهة الانتخابات وجودة التمثيل السياسي، انطلاقاً من فرضية مفادها أن النزاهة الانتخابية تُشكّل المدخل الأساسي لإفراز تمثيل سياسي يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية ويُعزّز الشرعية الديمقراطية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لاستقراء الأطر النظرية والقانونية والمؤسسية المرتبطة بالنزاهة الانتخابية، مع تسليط الضوء على المعايير الدولية ذات الصلة والتجارب المقارنة.

توصلت الدراسة إلى أن نزاهة الانتخابات لا تقتصر على البُعد الإجرائي التقني، بل تمتد لتشمل أبعاداً هيكلية ومؤسسية وثقافية متشابكة، وأن أي خلل في منظومة النزاهة ينعكس مباشرة على جودة التمثيل السياسي، مما يُفضي إلى أزمة شرعية وتآكل الثقة العامة في المؤسسات المنتخبة.

كلمات مفتاحية: نزاهة الانتخابات؛ التمثيل السياسي؛ الشرعية الديمقراطية؛ الحوكمة الانتخابية؛التلاعب الانتخابي.

Abstract:

This study aims to analyze the dialectical relationship between electoral integrity and the quality of political representation, based on the hypothesis that electoral integrity constitutes the fundamental gateway to producing political representation that reflects genuine popular will and enhances democratic legitimacy. The study employed the

* المؤلف المرسل

descriptive-analytical method and the comparative method to examine theoretical, legal, and institutional frameworks related to electoral integrity, while highlighting relevant international standards and comparative experiences.

The study concluded that electoral integrity is not limited to procedural-technical dimensions but extends to encompass interconnected structural, institutional, and cultural dimensions, and that any deficiency in the integrity system directly impacts the quality of political representation, leading to a legitimacy crisis and erosion of public trust in elected institutions.

Keywords: Electoral Integrity; Political Representation; Democratic Legitimacy; Electoral Governance; Electoral manipulation.

مقدمة:

تُعدّ الانتخابات الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إذ تُمثّل الآلية المُثلى للتداول السلمي على السلطة والتعبير عن الإرادة الشعبية في اختيار الممثلين والحكّام. غير أن مجرد إجراء الانتخابات لا يكفي بذاته لتحقيق الديمقراطية الحقيقية، ما لم تتوفر فيها شروط النزاهة والشفافية والحرية التي تضمن تعبيرها الصادق عن تطلعات الناخبين واختياراتهم الحرة. فالتجربة السياسية المعاصرة أثبتت أن كثيراً من الأنظمة السلطوية تلجأ إلى إجراء انتخابات شكلية تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير النزاهة، فتُنتج تمثيلاً سياسياً مشوّهاً لا يعكس الإرادة الحقيقية للمواطنين.

تكتسب نزاهة الانتخابات أهمية متزايدة في السياق الراهن الذي يشهد تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات الديمقراطية عبر العالم، وهو ما وثّقته تقارير عديدة صادرة عن مؤسسات دولية مثل "Freedom house" و"المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات " (International IDEA) كما أن ظواهر العزوف الانتخابي وتراجع الثقة في المؤسسات المنتخبة باتت تُشكّل تحدياً جوهرياً لمختلف الديمقراطيات حتى ولو كانت راسخة، مما يطرح تساؤلات جدية حول مدى قدرة المنظومات الانتخابية القائمة على إفراز تمثيل سياسي ذي جودة عالية.

تأسيسا على ما سبق، تطرح الدراسة التي بين أيدينا **الإشكالية** التالية: **إلى أي مدى تُسهم نزاهة الانتخابات في تعزيز جودة التمثيل السياسي، وما هي الآليات والضمانات الكفيلة بتحقيق ذلك؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بنزاهة الانتخابات وما هي أبعادها ومعاييرها؟
2. ما المؤشرات التي تُقاس بها جودة التمثيل السياسي؟
3. ما طبيعة العلاقة السببية بين نزاهة الانتخابات وجودة التمثيل السياسي؟
4. ما هي أبرز الضمانات المؤسسية والقانونية لتحقيق نزاهة انتخابية تُفضي إلى تعزيز جودة التمثيل؟

بناءا على ذلك، تنطلق الدراسة من **فرضية رئيسية** مفادها أنه: كلما ارتفع مستوى النزاهة الانتخابية، انعكس ذلك إيجاباً على جودة التمثيل السياسي، والعكس صحيح، بحيث تُشكّل النزاهة الانتخابية شرطاً ضرورياً وإن لم يكن كافياً بذاته لتحقيق تمثيل سياسي يستجيب لتطلعات المواطنين.

المحور الأول: مفهوم نزاهة الانتخابات و أبعادها

أولا: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمفهوم

تشتق كلمة نزاهة من فعل نَزَه بفتح الزاي وكسرها، فنقول: نَزَه الدواب (بالفتح) وتعني أبعدها عن الماء. ونزِه فلان (بالكسر) وتعني ابتعد عن كل مكروه، وتَنَزّه الشخص عن المفاسد ترفع عنها وابتعد عنها. كما جاء في المعجم الوسيط: "النَّزاهةُ: البعد عن السوء وترك الشبهات(almaany.com)" ، وتأتي أيضاً بمعنى الاستقامة، والخلو من النقائص والعيوب، ورجلٌ نزيهٌ أي عفيفٌ متباعد عن المكروه والفساد والانحطاط. كما تعني تنزُّهَ النفس وتصوَّنها عن كل ما يشين . وعليه فإن مفهوم النزاهة في اللغة تعني الابتعاد عن الفساد والانحراف، والتمسك بالعدل والاستقامة في السلوك. ويقابلها في اللغة الإنجليزية لفظ (Integrity) والتي تعني النزاهة والسلامة والكمال(almaany.com).

في الاصطلاح، شهد مفهوم نزاهة الانتخابات (Electoral Integrity) تطوراً ملحوظاً في الأدبيات السياسية المعاصرة، إذ انتقل من مجرد مفهوم إجرائي ضيق يقتصر على سلامة

الإجراءات والممارسات أثناء عملية التصويت وفرز الأصوات، إلى مفهوم شامل ومركّب يغطي كامل الدورة الانتخابية بمراحلها المتعددة. في هذا الصدد، تقدم بيبا نوريس (Pippa Norris) تعريفا لنزاهة الانتخابات بأنها: "الامتثال للمعايير والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالانتخابات، والتي تنطبق على جميع مراحل الدورة الانتخابية بشكل شامل، بما في ذلك مرحلة ما قبل الانتخابات، ومرحلة الحملة الانتخابية، ويوم الاقتراع، ومرحلة ما بعد الانتخابات" (Norris2014, p. 21).

يُعدّ هذا التعريف من أكثر التعريفات قبولاً في الأوساط الأكاديمية، نظراً لشموليته وارتكازه على المعايير الدولية كمرجعية موضوعية. فهو يتجاوز المقاربة التقليدية التي كانت تختزل النزاهة في مرحلة التصويت والفرز، ليشمل المنظومة الانتخابية برمتها بما فيها البيئة القانونية والسياسية والإعلامية المحيطة بالعملية الانتخابية.

من جهتها، تُعرّف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات(International IDEA)[*] النزاهة الانتخابية بأنها "أي انتخابات تقوم على المبادئ الديمقراطية المتمثلة في الاقتراع العام والمساواة السياسية كما تنعكس في المعايير والاتفاقيات الدولية، وتكون مهنية وحيادية وشفافة في إعدادها وإدارتها طوال الدورة الانتخابية" (Sead Alihodžić et Autres, 2024, p. 2).

ثانيا: أبعاد ومؤشرات النزاهة الانتخابية

استناداً إلى الأدبيات المرجعية في هذا الحقل، يمكننا تحديد الأبعاد الرئيسية لنزاهة الانتخابات فيما يلي:

(*) هي منظمة حكومية دولية تدعم الديمقراطية المستدامة عالمياً عبر تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية. توفر المؤسسة المعرفة المقارنة، وتدعم الإصلاحات الدستورية والانتخابية، وتعزز مشاركة المرأة والنوع الاجتماعي، وتساعد في بناء القدرات السياسية لضمان ديمقراطيات أكثر فاعلية وشرعية.

1. البُعد القانوني والتشريعي

يفترض مبدأ الاختيار العقلاني المؤسسي أساسًا للسلوك السياسي والانتخابي، ويفترض أيضا أن الهندسة الانتخابية القائمة على القانون (كمتغير مستقل) تؤثر تأثيرا كبيرا على تشكيل السلوك الاستراتيجي للفاعلين السياسيين (كمتغير وسيط)، وكيف يؤثر سلوك الفاعلين السياسيين، بدوره، على خيارات التصويت (كمتغير تابع). وترتبط أهم جوانب هذا السلوك بأنماط التنافس الحزبي، وقوة الانتماءات الاجتماعية والحزبية، ومستويات الإقبال على الانتخابات(Norris Pippa, 2012, p.3).

وعليه، فإن سلامة الإطار التنظيمي للانتخابات يرتبط بمدى توازن القانون المنظّم للعملية الانتخابية وانسجامه مع المعايير الدولية، بما يشمل النصوص التشريعية، وقوانين تمويل الحملات الانتخابية، مرورا بقوانين الأحزاب والإعلام، وأنظمة تقسيم الدوائر الانتخابية، إلى غير ذلك من الأطر المرتبطة بالعملية السياسية والانتخابية.

ويُشترط في هذا الإطار أن يكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين والأحزاب، ويضمن حق الاقتراع العام دون تمييز، ويوفر ضمانات فعّالة للطعن والتقاضي الانتخابي. ويشمل هذا الإطار: قانون الانتخابات، قواعد الترشيح، التصويت، الفرز، ونظام توزيع المقاعد. ويؤثر هذا الإطار مباشرة على مستوى التنافس والتمثيل. إذ أن أي خلل في التسجيل أو الاقتراع أو الفرز يؤدي إلى تشويه الإرادة الشعبية، ما يجعل عدالة التمثيل مستحيلة. وقد أظهرت دراسات متعددة أن التلاعب الإجرائي يمكن أن يغيّر بشكل جوهري نتائج المقاعد في الأنظمة الأكثرية.

2. البُعد المؤسسي والإداري .

يتصل هذا البعد بكفاءة واستقلالية الهيئات المكلفة بإدارة الانتخابات والإشراف عليها. فاستقلالية هيئة إدارة الانتخابات عن السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية تُعدّ من أهم ضمانات النزاهة، وقد أكدت الدراسات أن النموذج المؤسسي لهيئة إدارة الانتخابات يؤثر بشكل مباشر على مستوى ثقة المواطنين في العملية الانتخابية. وتظهر أدبيات الدراسة إجماعًا على أنّ استقلالية الإدارة الانتخابية جزء حاسم في جودة الانتخابات (International IDEA, 2017). وأن حيادها واستقلاليتها يزيدان من قبول الخاسرين للنتائج، وهو شرط أساسي لاستمرار العملية الديمقراطية.

3. سلامة البيئة السياسية وملائمتها للممارسة الديمقراطية

تعني سلامة البيئة السياسية، توفر مناخ آمن، عادل، وحر يسمح بتعددية فعلية في الترشح، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى وسائل الإعلام والتمويل، وحرية ممارسة الحملات الانتخابية دون قيود تعسفية أو ترهيب. وتشتمل هذه البيئة على ضمانات سياسية وقانونية تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الأحزاب والمترشحين، حياد السلطات العمومية، مما يؤدي إلى نتائج تعكس إرادة الناخبين الحقيقية وتُعزز شرعية المؤسسات المنتخبة.

وإذا كان منطق الخيار العقلاني جذاب ومرغوب، فإن نظرية التحديث الثقافي تفترض أن البيئة السياسية والثقافية (كمتغير مستقل) تشكل استراتيجيات ومواقف الفاعلين السياسيين (كمتغير وسيط)، والذي بدوره يؤثر في تشكيل توجهات المواطنين أثناء التصويت (كمتغير تابع).

تؤكد الأدبيات المتعلقة بنظرية التحديث أن السلوك الانتخابي الجماهيري يتأثر بشكل كبير بعملية التنمية المجتمعية، ولا سيما بارتفاع مستويات رأس المال البشري في مرحلة الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى الصناعية ثم إلى ما بعد الصناعية. إذ تؤدي هذه التحولات إلى سلسلة من التطورات المجتمعية، أبرزها ازدياد الرخاء وتوسع الطبقة الوسطى، وارتفاع مستويات التعليم ومحو الأمية، ونمو وسائل الإعلام، والتوسع الحضري، والتي يُعتقد أنها بدورها تُرسّخ الأسس الاجتماعية للديمقراطية والمشاركة في النظام السياسي(Norris Pippa, p.10). وعليه، يدعو أصحاب هذه الأعمال من الخبراء والمختصين إلى ضرورة التمكين لفواعل المجتمع المدني من المشاركة في صنع القرار السياسي.

4. البُعد المتعلق بالشفافية والمساءلة:

يشمل هذا البعد نزاهة الإجراءات التي تضمن حق المراقبة المحلية والدولية للانتخابات، وشفافية عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية للجمهور والفاعلين السياسيين.

إدراكاً لأهمية النزاهة الانتخابية، قدم تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأم1 بعنوان "تعميق الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم" مجموعة من التوصيات للحكومات والمنظمات الدولية والجهات المعنية الأخرى لمتابعة العمل من أجل جعل الانتخابات أكثر شفافية ومصداقية، بما في ذلك إنشاء هيئات انتخابية مهنية

وكفؤة تتمتع باستقلالية كاملة في العمل، وإنشاء آليات رقابية على التمويل السياسي، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة تقليديا.

ثالثا: مؤشرات قياس نزاهة الانتخابات

يعرف مفهوم النزاهة الانتخابية على أنه مجموعة من المعايير المستندة إلى مبادئ الديمقراطية ومجموع الإجراءات الكفيلة بحماية حرية ونزاهة العملية بمجملها من البداية إلى النهاية. إلا أن هذه المعايير تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لطبيعة النظام ودرجة رسوخ الديمقراطية. في هذا الصدد، طوّرت "بيبا نوريس" وفريقها البحثي 49 مؤشرا يقيس نزاهة الانتخابات موزعة عبر أحد عشر مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية، ويُعدّ من أبرز المقاييس الأكاديمية المستخدمة حالياً في الدراسات المقارنة.(Norris & Grömping, 2019)

وسمحت أبحاث سارة بيرش(*) وزملائها، بإحصاء وتصنيف مجموع الممارسات الانتخابية غير المشروعة، منها استغلال الدين أو الطائفة لكسب الأصوات، الرشوة والتزوير، التأثير غير المشروع على الناخبين، وانتحال شخصية الآخرين، وإثارة العنف في مراكز الاقتراع .ويمكن لهذه الممارسات أن تقوّض الديمقراطية من خلال وضع أشخاص غير مؤهلين في السلطة، والتسبب في عدم الاستقرار السياسي، وتآكل ثقة الجمهور في الانتخابات والمؤسسات السياسية(Sarah Birch et Jeffrey Carlson, 2012).

إذ يعتبر التزوير والتلاعب بنتائج العملية الانتخابية من أخطر الممارسات الانتخابية التي تعيق العملية الديمقراطية وتهدد استقرار النظم والمجتمعات. إذ أن التزوير يعيق المساءلة ويقوض شرعية الحكومات. وتتمثل الحجة الرئيسية لسارة بيرش في أن العوامل المؤثرة في تكاليف الممارسات الانتخابية غير المشروعة حاسمة في تحديد ما إذا كان القادة سيسعون، إلى تزوير الانتخابات أم لا. ومن أهم هذه العوامل الروابط بين النخب والمواطنين، ولا سيما التوازن بين علاقات المجتمع المدني والعلاقات الزبائنية.

(*) سارة بيرش، هي عالمة سياسية وأكاديمية أمريكية متخصصة في السياسة المقارنة .تشغل منصب أستاذة العلوم السياسية في كلية الملك لندن منذ عام 2016 .

كما بينت سارة بيرش في دراستها كيف يمكن الحد من الممارسات الانتخابية غير المشروعة من خلال استراتيجيات متنوعة تهدف إلى رفع تكلفة التلاعب بالانتخابات عبر تعزيز قدرة المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة على رصدها والتنديد بها.

المحور الثاني: مفهوم جودة التمثيل السياسي ومحدداته

أولا: مفهوم التمثيل السياسي

يعتبر التمثيل السياسي من المفاهيم الرئيسية في النظام الديمقراطي، وقد شاع استخدام مفهوم التمثيل في الحقل السياسي واتسع استخدامه عندما اقترن بنمط الحكم (عبد الفتاح حلواجي، 2022، 78). فإذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإن هذا الشعب لا يمكنه أن يحكم نفسه بنفسه مباشرة، وإنما لا بد له من ممثلين ينوبون عنه في سن القوانين ومراقبة تنفيذها والبت في القضايا المصيرية، فضلا عن مراقبة أداء الحكومة وضمان المحافظة على حقوق المواطنين ومراعاة مطالبهم واحتياجاتهم.

وقد تطور هذا المفهوم واقترن بمفهوم الديمقراطية الليبرالية، والذي نقل نمط الحكم من نمط الديمقراطية المباشرة (حكم الشعب) إلى نمط الديمقراطية غير المباشرة (التمثيلية أو النيابية) . ليتحول بذلك مفهوم التمثيل من فكرة فلسفية إلى فكرة ميدانية إجرائية، ليكون بذلك نمطا عقلانيا للحكم. وعلى غرار إسهامات مفكري عصر التنوير من أمثال مونتسكيو (مؤلف روح القوانين وصاحب فصل السلطات)، جان جاك روسو (صاحب نظرية العقد الاجتماعي) وغيرهم، شكّلت تلك الآراء والنظريات خلفيةً لنقاشات سياسية حيوية في تلك الفترة. وتناول النقاش حول التمثيل وأشكاله المؤسسية كل الجوانب، باعتباره أداةً لإسماع صوت المصالح المتعددة للمجتمع من جهة، وأداةً للحد من السلطة المطلقة من جهة أخرى . وكان من بين المواضيع المهمة أيضًا كيفية ترجمة تعدد الأصوات إلى قرارات موحدة تصب في المصلحة العامة(Federico Russo and Maurizio Cotta, 2020, p.5).

ومهما تكن الرؤى والمقاربات النظرية حول مفهوم التمثيل وعلاقته بالنظرية الديمقراطية، فقد شكّل عمل "هانا بتكين" (Hanna Pitkin) لاحقا في 1967، الأساس النظري الذي انبنت عليه معظم الدراسات اللاحقة، حيث ميّزت بين أربعة أشكال للتمثيل: التمثيل الشكلي المتعلق بالتفويض والمساءلة، والتمثيل الوصفي الذي يركز على تشابه الممثلين مع الممثَّلين في خصائصهم الاجتماعية والديموغرافية، والتمثيل الرمزي المرتبط

بالمعاني والدلالات التي يحملها الممثل، وأخيراً التمثيل الجوهري الذي يتعلق بمدى تصرف الممثل لصالح مصالح الممثَّلين(Pitkin, et Samuel Hayat, 2013, p. 37) .

وبصفة عامة يمكن تعريف التمثيل السياسي كما جاء في بعض الأدبيات، كما يلي: "التمثيل السياسي هو عملية تفويض وإجراءات قانونية واجتماعية يختار بموجبها المواطنون ممثلين عنهم (نواب، مسؤولين) عبر الانتخاب، ليتولوا صياغة واتخاذ القرارات السياسية والتشريعية نيابة عنهم . يهدف هذا النظام إلى جعل إرادة الشعب حاضرة في الحكم، ويعد ركيزة أساسية في الديمقراطيات الحديثة لتعزيز المشاركة السياسية.

وقد شهد حقل الانتخابات تطورات نظرية مهمة في العقود الأخيرة، إذ أسهم الأبحاث والدراسات المقارنة في تجديد النقاش حول "مطالب التمثيل" (Representative Claims) ، مؤكداً أن التمثيل ليس مجرد علاقة ساكنة بين ناخبين ومنتخبين، بل هو عملية ديناميكية مستمرة يتم فيها بناء العلاقة التمثيلية وإعادة التفاوض حولها باستمرار.

ثانيا: معايير جودة التمثيل السياسي

يمكن قياس جودة التمثيل السياسي من خلال مجموعة من المعايير المترابطة:

1. معيار التمثيلية

التمثيلية مبدأ ديمقراطي يهدف إلى ضمان أن تعكس الهيئات المنتخبة (مثل البرلمان) بدقة التنوع الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وأن يعكس حقيقة أصوات واتجاهات الناخبين، بما يضمن عدالة توزيع المقاعد الانتخابية، وعدم إقصاء الأقليات، مع إمكانية تحقيق توازن بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة، لتعزيز الشرعية وثقة المواطنين.

ويشمل هذا المعيار بُعدين أساسيين: التمثيل الوصفي المتعلق بالتركيبة الاجتماعية للمنتخبين من حيث الجنس والعمر والانتماء الإثني والمهني، والتمثيل الأيديولوجي المتعلق بمدى تغطية الطيف السياسي والفكري للمجتمع في المؤسسة المنتخبة.

2. معيار الاستجابة:

يعني هذا المبدأ مدى قدرة النظام الانتخابي والممثلين المنتخبين على الاستجابة لتفضيلات المواطنين، وتطلعاتهم، وتغيرات الرأي العام، مما يضمن ترجمة أصوات الناخبين

بدقة إلى سياسات ومقاعد. ويعني التمثيل الديمقراطي أن تكون تصرفات صانعي السياسات هذه مستجيبةً لرغبات ناخبيهم. علاوةً على ذلك، فإن مجرد التوافق بين ما يريده المواطنون وما يفعله صانعو السياسات لا يكفي في ظل الجدل الفكري والسياسي حول مفهوم التمثيل وأزماته.

وقد ميّز باول (G. Bingham Powell, 2004, p.274) بين الاستجابة كعملية والاستجابة كنتيجة، مؤكداً أن المؤسسات الانتخابية والسياسية تلعب دوراً وسيطاً حاسماً في ترجمة تفضيلات المواطنين إلى سياسات عامة.

3. معيار المساءلة

ويشير هذا المعيار إلى مدى قدرة الناخبين على محاسبة ممثليهم ومكافأتهم أو معاقبتهم من خلال التصويت باثر رجعي بناءً على أدائهم. وتُعدّ المساءلة الانتخابية الركيزة الأساسية للديمقراطية التمثيلية، إذ بدونها يفقد التمثيل معناه ويتحول إلى مجرد تفويض مطلق .

4. معيار الكفاءة والأداء.

ويُقصد به مدى امتلاك الممثلين للمؤهلات والقدرات اللازمة لأداء وظائفهم التشريعية والرقابية بفعالية، ومدى إسهامهم في صنع سياسات عامة تخدم المصلحة العامة .

المحور الثالث: العلاقة الجدلية بين نزاهة الانتخابات وجودة التمثيل السياسي

أولا: النزاهة الانتخابية كآلية للانتقاء الديمقراطي

تُعدّ الانتخابات النزيهة بمثابة آلية انتقاء ديمقراطي تُمكّن المواطنين من اختيار ممثليهم بحرية وعلى أساس معايير الثقة، الكفاءة والبرامج السياسية. فحين تتوفر شروط النزاهة، تعمل الانتخابات كمصفاة للمترشحين فتفرز الأكثر قدرة على تمثيل تطلعات الناخبين. وعلى العكس من ذلك، حين تغيب النزاهة، تتحول الانتخابات إلى آلية لإعادة تدوير النخب الحاكمة بغض النظر عن كفاءتها وتمثيليتها .

وقد أثبتت الدراسات التجريبية أن الانتخابات التي تشهد تلاعباً وتزويراً تميل إلى إفراز ممثلين أقل كفاءة وأقل استجابة لمطالب المواطنين، نظراً لأن وصولهم إلى السلطة لم يكن نتيجة تنافس حقيقي على أساس البرامج والكفاءات، بل نتيجة ممارسات غير نزيهة كشراء الأصوات أو استخدام موارد الدولة أو التلاعب بنتائج الاقتراع.

ثانيا: النزاهة الانتخابية وبناء الشرعية الديمقراطية

ترتبط النزاهة الانتخابية ارتباطاً وثيقاً ببناء الشرعية الديمقراطية، التي تُعدّ الأساس الذي يقوم عليه التمثيل السياسي. فالشرعية المنبثقة عن انتخابات نزيهة تمنح الممثلين التفويض الحقيقي للتصرف باسم الناخبين، وتُضفي على قراراتهم وسياساتهم المصداقية والقبول المجتمعي اللازمين. وقد أكّد "يورغن هابرماس" (Habermas, 1999) أن الشرعية الديمقراطية لا تتحقق إلا من خلال إجراءات تواصلية عادلة تضمن مشاركة جميع المعنيين في صنع القرارات التي تمس حياتهم اليومية(Jurgen Habermas, 1999, p.940).

وتُظهر الدراسات الحديثة أن هناك علاقة طردية قوية بين تصورات المواطنين حول نزاهة الانتخابات ومستوى ثقتهم في المؤسسات المنتخبة وقبولهم بنتائج العملية السياسية. فحين يعتقد المواطنون أن الانتخابات جرت بنزاهة، يميلون إلى الاعتراف بشرعية المنتخبين حتى لو لم يصوّتوا لصالحهم. أما حين تسود شكوك حول نزاهتها، فإن ذلك يُقوّض الشرعية ويُغذّي الاحتجاج السياسي وربما عدم الاستقرار.

ثالثا: أثر النظام الانتخابي على جودة التمثيل السياسي

لا يمكن فصل إشكالية نزاهة الانتخابات عن طبيعة النظام الانتخابي المعتمد، إذ يؤثر تصميم النظام الانتخابي بشكل مباشر على نوعية التمثيل السياسي الناتج. وفي هذا الإطار، يلاحظ المختصون والدارسون لتطور الظاهرة الانتخابية، أنه لا يوجد نظام انتخابي واحد مثالي يُناسب جميع الدول والمجتمعات ففي الأنظمة الحزبية الثنائية يفضل الفاعلون السياسيون الأنظمة الانتخابية القائمة على الأغلبية، بهدف ضمان نتيجة حاسمة ومساءلة الحكومة.

وفي المقابل، تفضل المجتمعات المنقسمة، لا سيما في فترات الانتقال الديمقراطي، أنظمة التمثيل النسبي لأنها تسمح بمشاركة أوسع لجميع الأطياف والتيارات، وتُخفف العقبات أمام الأحزاب الصغيرة، مما يزيد من اندماجها في المجالس المنتخبة والمشاركة في الحكومات الائتلافية. لذلك، يجب أن ترتبط أي توصيات لإصلاح النظام الانتخابي بتصورات نوع المشكلات التي تواجهها الأنظمة السياسية(Norris Pippa, p.255).

وتميل أنظمة التمثيل النسبي إلى إنتاج تمثيل أكثر تنوعاً وشمولية مقارنة بأنظمة الأغلبية التي تميل إلى إقصاء الأقليات السياسية وتقليص التعددية في المؤسسات المنتخبة. كما يؤثر تقسيم الدوائر الانتخابية على عدالة التمثيل، حيث يمكن أن يؤدي التقسيم المتحيز إلى تشويه إرادة الناخبين وإنتاج نتائج لا تعكس التوازنات السياسية الحقيقية في المجتمع. وقد أولت المعايير الدولية أهمية بالغة لمسألة تقسيم الدوائر باعتبارها عنصراً جوهرياً في منظومة النزاهة الانتخابية.

المحور الرابع: الضمانات المؤسسية والقانونية لتعزيز جودة التمثيل

أولا: إستقلال هيئات إدارة الانتخابات

يُجمع الباحثون والممارسون على أن استقلالية هيئة إدارة الانتخابات تُمثّل الضمانة المؤسسية الأولى للنزاهة الانتخابية. وقد صنّف الأدب المتخصص نماذج إدارة الانتخابات إلى ثلاثة أنماط رئيسية: النموذج المستقل الذي تتولى فيه هيئة مستقلة إدارة الانتخابات والإشراف عليها، والنموذج الحكومي الذي تتولى فيه الحكومة هذه المهمة، والنموذج المختلط الذي يجمع بين عناصر من النموذجين، وهو ما تتوجه إليه السياسة الانتخابية في الجزائر بعد تجربة السلطة المستقلة للانتخابات بعد أحداث الحراك الشعبي في 2019م.

وتُشير الأدلة التجريبية إلى أن الدول التي تعتمد هيئات إدارة انتخابات مستقلة تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من النزاهة الانتخابية مقارنة بالدول التي تعتمد النموذج الحكومي، وإن كانت الاستقلالية القانونية لا تكفي بذاتها ما لم تُدعم باستقلالية فعلية من حيث الموارد والكفاءات والحماية من التدخلات السياسية .

لذلك ينصح دائما بإصلاح الأنظمة الانتخابية بما ينسجم مع متطلبات العملية الديمقراطية. وإضفاء الطابع المهني على الهيئات الانتخابية، من خلال تبني أخلاقيات العمل بين المسؤولين عن إدارة الانتخابات، وينبغي منحهم فرصاً للترقي الوظيفي، وتشجيعهم على تقدير الابتكار والممارسات الجيدة من خلال التواصل مع نظرائهم (Raul Cordenillo, 2014, p.234).

ثانيا: حياد القضاء الانتخابي

يُعدّ القضاء الانتخابي الحصن الأخير لحماية نزاهة الانتخابات، إذ يضطلع بدور الفصل في المنازعات والطعون الانتخابية وضمان احترام القانون من قبل جميع الأطراف. ويتطلب فعالية القضاء الانتخابي توفر شروط الاستقلالية والكفاءة والنجاعة في البت في الطعون خلال آجال معقولة.

وتتنوع النماذج المقارنة في تنظيم القضاء الانتخابي بين نموذج القضاء العادي ونموذج القضاء المتخصص ونموذج الرقابة البرلمانية. وتُشير التجارب المقارنة إلى أن وجود قضاء انتخابي متخصص ومستقل يُسهم في تعزيز ثقة الفاعلين السياسيين والمواطنين في العملية الانتخابية .

ثالثا: فعالية الرقابة على الانتخابات

تمثل الرقابة الانتخابية ركيزة أساسية في منظومة النزاهة الانتخابية، سواء تعلق الأمر بالمراقبة الدولية أو المحلية. وقد تطورت معايير المراقبة الانتخابية بشكل كبير، لا سيما مع اعتماد "إعلان المبادئ الخاصة بالمراقبة الدولية للانتخابات" عام 2005، والذي أرسى قواعد موحدة لممارسة هذه المهمة.

وتُظهر الأدبيات أن مراقبة الانتخابات تؤدي دوراً مزدوجاً: دوراً ردعياً من خلال تقليل حوافز التلاعب لدى الفاعلين السياسيين، ودوراً معلوماتياً من خلال تزويد الرأي العام بتقييمات موضوعية حول سير العملية الانتخابية. غير أن فعالية المراقبة تبقى مرتبطة بعدة عوامل،

منها: استقلالية هيئات ولجان المراقبة، ومنهجية عملها، ومدى تغطيتها الاقليمية، وقدرتها على الوصول إلى مختلف مراحل العملية الانتخابية.

كما تبرز الأهمية المتزايدة لمراقبة المواطنين والمجتمع المدني باعتبارهما أكثر استدامة وقرباً من الواقع المحلي، فضلاً عن دورها في تعزيز ثقافة المشاركة المدنية والمساءلة.

الخاتمة:

في الختام، تبقى النزاهة الانتخابية حجر الزاوية في بناء أي نظام ديمقراطي يسعى إلى حيازة الثقة والشرعية السياسية التي تمكنه من الاستقرار والاستمرار. ولا يمكن الحديث عن تمثيل سياسي ذي جودة في غياب منظومة انتخابية تتسم بالشفافية والعدالة والمصداقية. إن تحقيق هذه النزاهة ليس مسؤولية جهة بعينها، بل هو مسار تشاركي تتكامل فيه جهود المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء.

وإذا كانت الانتخابات هي الآلية التي يُعبّر من خلالها الشعب عن إرادته الحرة في اختيار ممثليه، فإن صون هذه الآلية من كل أشكال التزييف والفساد والتلاعب يظل شرطًا جوهريًا لإعادة الثقة في العملية السياسية برمّتها، وتعزيز الشرعية الشعبية للمؤسسات المنتخبة.

إن الطريق نحو جودة التمثيل السياسي يبدأ من صندوق الاقتراع، لكنه لا يتوقف عنده، بل يمتد ليشمل منظومة متكاملة من الضمانات تبدأ بترسيخ الانتخابات كآلية حقيقية للانتقاء الديمقراطي تُفرز الأكفأ والأقدر على حمل تطلعات المواطنين، وتمر عبر تصميم نظام انتخابي عادل ومتوازن يضمن التمثيل الشامل والمتنوع، وصولاً إلى بناء مؤسسات رقابية مستقلة وقضاء انتخابي فعّال يحميان إرادة الناخبين من كل أشكال التلاعب والإفساد، سواء تعلق الأمر بالتزوير المباشر أو بهيمنة المال السياسي أو بالتضليل الإعلامي والرقمي. كما يستوجب هذا المسار معالجة جادة لظاهرة العزوف الانتخابي التي تُفرغ التمثيل من مضمونه وتُدخل العملية الديمقراطية في حلقة مفرغة من فقدان الثقة وتراجع الشرعية. وفي المحصلة، فإن جودة التمثيل السياسي ليست مجرد نتيجة تقنية أو كمية لعملية

انتخابية، بل هي ثمرة إرادة مجتمعية وسياسية حقيقية للإصلاح، تجعل من الممارسة الديمقراطية واقعاً مُعاشاً لا مجرد شعارات تُرفع في المواسم الانتخابية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة تعزيز الاستقلالية الفعلية لهيئات إدارة الانتخابات وتزويدها بالموارد والكفاءات اللازمة، مع إخضاعها لآليات الشفافية والمساءلة.
- إعادة النظر في النظام الانتخابي بما يُعزّز التمثيلية والتعددية والمشاركة، ويضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية.
- تطوير منظومة شاملة لتنظيم التمويل السياسي تقوم على الشفافية والرقابة الفعّالة والعقوبات الرادعة.
- الاستثمار في التربية الانتخابية والمدنية بشكل مستمر ومنهجي بما يُعزّز ثقافة المشاركة والمساءلة لدى المواطنين.
- تطوير الإطار القانوني لمواجهة التحديات المستجدة المرتبطة بالتضليل الرقمي والتلاعب الإلكتروني مع الحفاظ على حرية التعبير.
- تشجيع المراقبة المحلية المواطنية للانتخابات ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرقابة الانتخابية.
- إنشاء قضاء انتخابي متخصص يتمتع بالاستقلالية والكفاءة والسرعة في الفصل في المنازعات الانتخابية.

5. قائمة المراجع:

1) المعجم الوسيط، متاح على الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تاريخ التصفح: 2026/02/13 على الساعة 20سا و29د.

2) عبد الفتاح حلواجي، "التمثيل السياسي كنمط للحكم وأزماته: دراسة فكرية مستقبلية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، 2022/2021.

3) Alihodžić Sead et Autres, "Risques électoraux : Guide sur les facteurs de risque internes", Stockholm : International IDEA, 3eme Editions, 2024.

4) Sarah Birch et Jeffrey Carlson , "Electoral Malpractice Primer: Insights and Priorities", Creative Associates International, January 2012.
5) Federico Russo and Maurizio Cotta, Political representation: concepts, theories and practices in historical perspective, Research handbook on political representation,2020, in : https://www.elgaronline.com/, 02/15/2026 18h:45:40.
6) G. Bingham Powell, Jr , "Political representation in comparative politics", Annual Reviews, 2004, In : https://is.muni.cz/el/fss/podzim2016/POL401/um/Powell.pdf, consulté le 26/02/2026 a 22h.
7) Hanna F. Pitkin, Samuel Hayat, La représentation politique, Raisons politiques 2013/2 N° 50 , pages 35 à 51, Éditions Presses de Sciences Po, In : https://shs.cairn.info/revue-raisons-politiques-2013-2-page-35?lang=fr, consulté le 15/02/2026 a 20h36mn
8) Jurgen Habermas, Between Facts and Norms: An Author's Reflections, Denver Law Review, Vol. 76, 1999.
9) International IDEA. (2017). The global state of democracy: Exploring democracy's resilience. In ; https://www.idea.int/gsod-2017/files/IDEA-GSOD-2017-REPORT-EN.pdf
10) Norris Pippa, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior ,Cambridge University Press, 2004, p.3. , in ; https://books.google.com/
11) Norris, Pippa, "Why Electoral Integrity Matters"., Cambridge University Press. (2014).
12) Raul Cordenillo (editor), Improving Electoral Practices: Case Studies and Practical Approaches", Stockholm, : International IDEA, 2014, p. 234